AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT

340.09
S94tA
C.1

تاريخ

المحاكم والنظم الادارية في الموصل

من

٩٤١ هـ — ١٣٣٧ هـ

١٥٣٤ م — ١٩١٨ م

تأليف

أحمد الصوفي

المدرس في وزارة المعارف

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

طبع في مطبعة أم الربيعين — الموصل

١٣٦٨-١٩٤٩

تاريخ محاكم الموصل

هديت الى مكتبة الجامعة الامريكية
الزهراء في بيروت
المؤلف
الصوفي
١٩٦٥/٢/٢٥

من

٩٤١ هـ - ١٣٣٧ هـ

١٥٣٤ م - ١٩١٨ م

تأليف

أحمد الصوفي

حقوق الطبع محفوظة

طبع بمطبعة أم الربيعين — الموصل

١٩٤٩

- مقدمة -

تمر على الشعوب أزمان شديدة قاسية تفقدها الصلة بين ماضيها وحاضرها وتطمس معالم مدنيتها وحضارتها ، فتصبح تلك الشعوب في عالم جديد غريب لا تدري شيئاً عن مستقبلها لأنها جهلت ماضيها ، ولا تثق بحاضرها لأنها خسرت تجارب الماضي . وهل الحياة إلا اختبارات وتجارب ؟.

حتى إذا هدأت عاصفة الزمن الجائر فاستيقظت أبناء الشعوب ظهرت طبقة من الأبناء تدعو الى التمسك بكل جديد وإهمال كل قديم مندثر ؛ زاعمة أن القديم لا قيمة له ولا ثمن ، ولا يمكن التعويل عليه لبناء كيان مستقبل زاهر ، وظهرت طبقة اخرى لا تميل الى هذا التطرف والغلو بل تعتقد أن معالم الماضي لها قيمتها ، ومن السهل على الباحث المحقق المنصف ان يفتش عن نواحي القوة والضعف في تلك المعالم ليستفيد من القوى فيبني عليه ، ويقوي الضعيف اذا كان في الضعف فائدة .

وخير مثل على ما ذكرت هو القضاء المدني والشرعي في بلدنا العراق ، هذا القضاء لا يزال مستمداً أصوله وجذوره من العهد العثماني البائد ، والتقسيمات الادارية والأنظمة المختلفة كانت قد ظهرت في ذلك العهد ولا تزال حية نعمل بها ونسير على هداها اليوم ، ولكننا لا ندري شيئاً عن أصلها وزمن ولادتها .

لذلك رأيت من الواجب — بعد أن تهيأت لي الأسباب — أن أبحث في هذا الموضوع واقدمه للرجال المختصين بالقضاء ولمن يهمهم البحث العلمي والتحقيق عن مبتكرات العقل البشري وسير الأنظمة ، وحرص الرجال الطيبين على تحقيق العدل وإنصاف المظلوم .

والبحث العلمي في مثل هذا الموضوع الذي عاش في زمنين مختلفين كل الاختلاف يدعو الى إنصاف الرجال المخلصين الذين أجهدوا أنفسهم في نشر العدل

ووضع قوانينه ليعيش الضعيف آمناً على حقوقه من جور القوى الطاغية، لأن التعصب يعمي البصيرة ويطمس الحق ويلبس الباطل ثوب الرياء الذي يشف عما تحته . وأنا لست أدعي إتيان شيء جديد ولكنني خفت على هذه الحلقة المفقودة بين الأسس والتنظيمات في القضاء الحاضر والقضاء الماضي وبخاصة في بلدتي الموصل، فأتيت بها ووضعتها في محلها منصفاً رجالها الذين عملوا على تأسيسها وتطبيقها وليس قصدي من عملي إلا العلم وخدمة هذا البلد العزيز ومن الله العون ومنه التوفيق !.

المؤلف

- ٤ -

القضاء الشرعي في مدينة الموصل

على عهد الحكومة العثمانية

استولى العثمانيون على مدينة الموصل في عهد السلطان سليمان القانوني سنة ١٥٣٤ م الموافق ٩٤١ هـ . وقد انتزع هذا السلطان جميع البلاد العراقية من أيدي الفرس وطردهم من هذه الديار وعين (سليمان باشا) المجري والياً عاماً على العراق وجعل مقره مدينة بغداد وهو أول وال عثماني حكم العراق وقد ألحق ببغداد سائر البلاد العراقية التي ضبطها ومن ضمنها مدينة الموصل . وفي سنة ١٠٣٠ هـ عين لمدينة الموصل وملحقاتها وال هو أبو بكر باشا ابن اسماعيل بن يونس وهو من أهالي الموصل ومن أشرافها وكان ذا استقامة واصابة رأي وحسن تدبير ، فتمكن من تهدئة كثير من الاضطرابات واندفع الى إحياء العلم وشرع في تنظيم إدارة المدينة من الوجهة الادارية والقضائية .

ومن المعلوم أن سلطان العثمانيين هو خليفة المسلمين وأميرهم لذلك كان يعتمد على الشريعة الاسلامية الغراء ، وهي دستور لأعماله الدينية والشرعية والمدنية والسياسية فيحكم السلطان حكماً دينياً ، على أنه مع اعتبار الاسلام دين الدولة الرسمي ومعاقبة من يرتد عنه بالموت كان متساهلا مع النصارى واليهود الساكنين في بلاده ، وحسبك من تساهله انه ارتضى ببقائهم في بلاده وتحت حكومته ، إلا انهم لم يكونوا يخولون من الحقوق المدنية ولا يحسبون إلا رعية السلطان ، يؤدون الجزية والخراج وسائر الأموال ، ولكنهم لا ينالون منصباً ولا يقومون بالخدمة العسكرية[1] .

وكان ينوب عن الخليفة بتنفيذ الأحكام الشرعية (شيخ الاسلام) ويرجع

---

(١) تاريخ التمدن الحديث تأليف سنيوبوس ص ٢٠٨ .

تاريخ إحداث منصب شيخ الاسلام في الدولة العثمانية الى عهد السلطان (مراد الثاني) في سنة ٨٢٨ هـ الموافقة ١٤٠٩ م ، وأول من تقلد هذا المنصب الرفيع في الدولة العثمانية هو العالم الشهير (محمد شمس الدين الفناري [١]) . وكان مقام شيخ الاسلام في الدولة العثمانية يضاهي مقام الصدارة العظمى فاليه يرجع كل ما يتعلق بتنفيذ الأحكام الشرعية وهو الذي يرشح القضاة وهو الذي يصادق على الأحكام الشرعية التي يصدرها القضاة بحكم واجباتهم . فشيخ الاسلام كان هو المرجع الأعلى في الشؤون القضائية والأمور الدينية وهو المسؤول مباشرة أمام صاحب الجلالة الخليفة عن تنفيذ الأحكام الشرعية الدينية والقضائية في الامبراطورية العثمانية أما القضاة فكانوا يرشحون من قبل شيخ الاسلام ويصدر بتعيينهم فرمان سلطاني ويأتون من حيث الدرجة والمقام بين موظفي الدولة في الولايات والألوية والاقضية بعد الوالي ، والمتصرف ، والقائممقام وكان ينوب القاضي عن الوالي والمتصرف أو القائممقام أثناء تغيبهم عن مراكزهم .

أما واجبات القضاة فهي حسم جميع الدعاوي الحقوقية والجزائية ودعاوي الأحوال الشخصية وفق الاحكام الشرعية الاسلامية بموجب الفقه الحنفي ، باعتباره المذهب الرسمي للدولة وكان القاضي يصدر أحكامه بعد حصوله على فتوى من دار الافتاء الشرعي التي كانت مؤلفة من مفتي المدينة رئيساً وعضوية كل من رئيس العلماء وامين الفتوى . وكان المفتون يعينون من قبل شيخ الاسلام وببراءة سلطانية ويتقاضون رواتب معينة من الدولة وينوب المفتي عن القاضي حين تغيبه عن وظيفته . وهذه الاحكام كانت تميز لدى مجلس التمييز الذي كان ينعقد في أول الامر في مركز الولاية ثم أصبح اخيراً ينعقد في العاصمة في باب المشيخة الاسلامية . أما أحكام الاعدام فكانت تميز لدى مجلس التمييز الأعلى الذي كان ينعقد في دار المشيخة الاسلامية في الاستانة وبعد ابرام الحكم يعرض على

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥ .

شيخ الاسلام وهذا بدوره يرفعه الى جلالة الخليفة للمصادقة عليه فيصدر بذلك فرماناً سلطانياً بتنفيذ الحكم .

وقد كان للمحكمة الشرعية في الموصل بناية مستقلة عن سراي الحكومة مشيدة في محل مدرسة الوطن للبنات «الآن»، الواقعة في محلة باب لكش (باب القش) ثم انتقلت اخيراً الى بناية اخرى كانت تقع في محل المقهى المقابل لدائرة الشرطة الحالية وبقيت هذه البناية مشغولة من قبل المحكمة الشرعية حتى الاحتلال البريطاني لمدينة الموصل سنة ١٩١٨ ثم تداعت وبيعت عرصتها .

أما مجلس الافتاء فكان يعقد عادة في دار المفتي أيام الثلاثاء من كل أسبوع وقد عثرنا على أسماء بعض القضاة الشرعيين ونوابهم وبعض اسماء الذين تولوا الافتاء في الموصل بعد الألف الهجري نذكرهم باختصار تمهيداً للبحث .

- القضاة الشرعيون -

فتح الله بن موسى بن علي بن قاسم العمري

درس ثم اشتغل بالنيابة ثم بالقضاء في الموصل ، ثم في البصرة وتوفي سنة ١١٠٧ هـ. (١) .

عبدالباقي بن مراد بن عثمان بن علي بن قاسم العمري

كان اديباً فاضلا وشاعراً مجيداً قرأ العلوم على شيوخ الموصل ، ثم سافر الى الاستانة فاجتمع بعلمائها وأخذ عنهم ثم رجع الى الموصل وتولى القضاء فيها وتوفي شاباً سنة ١١٠٩ هـ. (٢) .

القاضي محمد افندي العمري بن علي افندي بن مراد العمري الحنفي الموصلي

كان احد ادباء عصره وعلامة زمانه ولي قضاء الموصل وتوفي سنة ١١٤١ هـ.

---

(١) العلم السامي ص : (م)

(٢) العلم السامي ص : (م)

القاضي الشيخ علي الغلامي بن الشيخ مصطفى الغلامي

ورث عن ابيه علمه ومزاياه وتصدر للافتاء على المذهب الشافعي وهو شاب، وحظى بالمناصب العالية لدى الاعيان والامراء وكان من أخص جلساء الوزير الحاج حسين باشا الجليلي وفي سنة ١١٤٤هـ ولي الافتاء والقضاء في الموصل وهو الذي ترأس الوفد الذي أرسله الحاج حسين باشا للمفاوضة وعقد الصلح مع (طهماسب) اثناء حصاره للموصل توفي سنة ١١٩٢ هـ (١).

القاضي الشيخ يوسف النائب الحنفي الموصلي

كان خبيراً بدقائق الاصول والفروع درس على العلماء الاكراد ثم على ياسين افندي المفتي، تولى نيابة القضاء في الموصل وتوفي سنة ١١٤٠ هـ (٢).

القاضي الشيخ محمد الغلامي بن الشيخ مصطفى الغلامي

تقلد منصب الافتاء على المذهب الشافعي ثم القضاء في الموصل بأمر من الحاج حسين باشا الجليلي وتوفي سنة ١١٨٦ هـ (٣).

القاضي حسن النائب بن يوسف النائب الموصلي

كان عالماً فاضلا خبيراً بدقائق الاصول والفروع والاحكام الشرعية عارفاً بالفرائض تولى نيابة القضاء في الموصل وتوفي سنة ١١٨٦ هـ.

القاضي السيد حسن بن السيد ابراهيم الموصلي الحنفي

كان علامة عصره ونادرة وقته ولي قضاء الموصل سنة ١١٨٩ هـ ثم ولي الافتاء أيضاً وجمع بين الفتوى والقضاء وتوفي سنة ١٢٠٣ هـ.

القاضي محمد افندي الفخري بن السيد حامد الفخري من آل الفخري

ولي قضاء الموصل مراراً وتوفي سنة ١٢١١ هجرية.

---

(١) العلم السامي ص: (س).

(٢) : من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ رؤف الغلامي.

(٣) : من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ رؤف الغلامي.

القاضي السيد عبدالله بن السيد خليل البصير الحنفي

اشتهر بالآداب والفضل ولي قضاء الموصل مراراً ثم سافر الى الاستانة سنة ١١٩٨هـ في أيام الصدر الاعظم راغب باشا فأكرمه ثم عاد الى الموصل وتوفي فيها .

* * *

أما الذين تولوا منصب الافتاء في الموصل على المذهبين الحنفي والشافعي في هذه الفترة فهم :

المفتي محمود بن عبدالوهاب الحنفي الموصلي

كان عالماً فاضلا طلب العلم واشتغل في تحصيله ثم رحل الى الاستانة فأجازه علماؤها ، ثم رجع الى الموصل وتولى الافتاء على المذهب الحنفي فيها . ثم ذهب الى الحج سنة ١٠٨٢ هجرية ، وبعد رجوعه توفي في حلب ودفن فيها .

المفتي ياسين افندي بن محمود افندى

كان عالماً فاضلا واديباً كبيراً ، ولي الافتاء في الموصل على المذهب الحنفي ، وتوفي سنة ١١٣٥ هـ .

المفتي علي افندى أبو الفضائل بن مراد العمري

ولي الافتاء في الموصل على المذهب الحنفي ، وله تآليف عديدة وماثر جليلة توفي سنة ١١٤٧ هـ .

المفتي الشيخ حسن الغلامي بن الشيخ علي الغلامي

تولى الافتاء في الموصل بعد وفاة والده على المذهب الشافعي ، كان اديباً كبيراً وفقيهاً متبحراً عالماً بالاصول ، خبيراً بالفروع ، توفي سنة ١٢٠٢ هـ .

المفتي الأريب محمد الغلامي بن الشيخ حسن الغلامي

درس العلوم على والده ، وعلى العلماء الاعلام من افراد عشيرته ؛ فنال علماً غزيراً وأدباً وفيراً ، وله ديوان شعر تولى الافتاء في الموصل على المذهب

الشافعي وتوفي سنة ١٢٤٠ هـ (١) .

المفتي السيد حسن بن اخي النقيب الحسيني

نشأ في الموصل واخذ العلم عن شيوخها ثم رحل الى الاستانة واقتبس علوماً شتى ، وولي منصب الافتاء على المذهب الحنفي وتوفي سنة ١٢٠٢ هـ .

المفتي الحاج محمود افندى بن الشيخ حسن الغلامي

كان عالماً فاضلا ، ورث العلم عن جده وأبيه ، وتولى منصب الافتاء على المذهب الشافعي بعد وفاة أخيه الأريب محمد الغلامي وتوفي سنة ١٢٨٤ هـ .

هذه نبذة مختصرة عن بعض أسماء القضاة الشرعيين الذين تولوا القضاء في مدينة الموصل ، وعن أسماء بعض العلماء الذين تولوا نيابة القضـــاء ومنصب الافتاء على المذهبين الشافعي والحنفي في مدينة الموصل ، هكذا كان القضاء الشرعي في مدينة الموصل منذ استولى عليها العثمانيون حتى سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٤٩ م وبعد هذا التاريخ تطور وضع القضاء في البلاد العثمانية ومن ضمنها مدينة الموصل .

تأسيس القضاء المدني والتنظيم الاداري

في الموصل على عهد الدولة العثمانية

لم تدخل الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى سنة ١٢٧٣ هـ الموافقة ١٨٥٦ م في مصاف الدول الاوربية المسيحية بصفتها دولة اسلامية . وكان ملوك دول أوربا أشبه باسرة واحدة ، بقي فيها السلطان غريباً عنها . ولم يكن للدولة العثمانية حليف لها بين الدول الاوربية المسيحية إلا ملك (فرنسا) .

وكانت الدولة العثمانية بدخولها اوربا وامتلاكها قسماً منها معتدية بالفتح

(١) من مخطوطات مكتبة فضيلة الاستاذ السيد رؤف الغلامي .

على حد تعبير ملوكها . وكانت الدول الاوربية تريد إخراج الدولة العثمانية من أوربا بالقوة لغايات استعمارية ، ومنذ سنة ١٧٨٧م اتحدت روسيا والنمسا لاكتساح الدولة العثمانية من أوربا واقتسام ممتلكاتها هذه من جهة . ومن جهة ثانية كانت الدولة العثمانية تهددها أخطار داخلية كثيرة منها تمرد الانكشارية في الاستانة وعصيان الولاة في الولايات وتذمر رعاياها المسيحيين من سوء الادارة التي كانت تسير عليها الدولة العثمانية في ادارة شؤونها الداخلية . ثم جمود الدولة العثمانية وعدم ادخالها الاصلاحات والانظمة الحديثة في بلادها ، بينما كانت الدول الاوربية قد شرعت بتنفيذ هذه الاصلاحات في بلادها ، وأثمرت نتائج طيبة ، فهذه العوامل أوصلت الدولة العثمانية الى درجة من الضعف والانهيار معها افقدت كل أمل ببقاء هذه الدولة في عالم الوجود فكانت روسيا تصفها [بالرجل المريض] (١) .

خط كلخانة :-(٢)

وفي هذه الفترة الحاسمة في تاريخ الدولة العثمانية تبوأ عرش السلطنة السلطان عبدالمجيد وكان هذا السلطان حريصاً على امته وصيانة ممالكه حتى كان هذا السلطان يود اصلاح حالة الدولة وصيانتها بأسرع ما يمكن من الوقت .

وكان رشيد باشا الكبير قد تولى مقام الصدارة العظمى في سنة ١٨٣٨-١٨٥٠ فبذل هذا الوزير المحنك قصارى جهده في اصلاح حالة البلاد وانقاذها من الانقراض ففي ٣ تشرين الثاني سنة ١٨٣٩ م الموافقة ٢٦ شعبان سنة ١٢٥٥ هـ أصدر (خط كلخانة الهمايوني) الذي هو بمثابة براءة سلطانية تمنح افراد الشعب العثماني على اختلاف عناصرهم وأديانهم حقوقهم المدنية .

لقد جاء في مقدمة الخط المذكور بحث خاص عن مدح الشريعة الاسلامية الغراء ومزاياها السامية وأحكامها الجليلة موضحاً للشعب ضرورة التمسك بأحكامها المستمدة من الآيات القرآنية الكريمة مبيناً أن ما قد أصاب الدولة العثمانية من التـــدهور

---

(١) تاريخ التمدن الحديث تأليف شارل سنيوبوس ص٢١٢ .

(٢) نسبة الى أحد ميادين الاستانة .

والانحطاط والفوضى منذ مائة وخمسين سنة يرجع الى عدم تطبيق الاحكام الشرعية في البلاد ، والى عدم مراعاة نصوصها على الوجه المطلوب . ثم أوضح أن الحالة الراهنة تتطلب وضع قوانين جديدة بالنظر الى التطور الذي طرأ على حالة الامم المجاورة في القضاء والتنظيم الاداري والامور المالية والاقتصادية والشؤون العسكرية والتعليم ، مبيناً ان الحاجة ماسة الى وضع قوانين جديدة تكفل للشعب حريته ، وملكيته ثم لخص أسس القوانين الجديدة التي ستسن في أول فرصة ؛ والمنوي تطبيقها في البلاد وهي : (١) سن قانون لاصول المحاكمات الجزائية وفق القواعد الشرعية على أساس ان تجري المرافعات بصورة علنية . (٢) سن قانون الجزاء (٣) عدم توقيف أو سجن أو حجز أي شخص كان بدون محاكمة باعتبار الاصل براءة الذمة (٤) منح افراد الشعب على اختلاف أديانهم الحرية الشخصية وحرية العقيدة والدين وصيانتها من كل تجاوز (٥) منح افراد الشعب حرية التملك ومعنى ذلك ان يكون الانسان حراً في تملك ما يشاء من الاموال والتصرف بها فلا يجوز حجز الاموال والاملاك ومصادرتها بدون مبرر قانوني (٦) عدم سراية عقوبة المجرم على ذويه واقاربه وعدم حرمانهم من الارث (٧) منع السخرة والتعذيب بصورة قطعية (٨) مكافحة الرشوة وغير ذلك من المواد الاخرى . هذه هي خلاصة ما جاء في خط كلخانة الشهير .

لم يتمكن الوزير مصطفى رشيد باشا من تنفيذ جميع المواد والمناهج الاصلاحية التي جاء ذكرها في براءة خط كلخانة ؛ ومع هذا فانه قام بتحقيق قسم منها فيما يتعلق بالتنظيم الاداري والامور المالية والشؤون العسكرية .

كانت الدولة العثمانية سائرة بالتنظيم الاداري في ادارتها الداخلية على نمط نظام الاقطاع ، فكانت البلاد منقسمة الى (أيالات) وكان يحكم كل أيالة حاكم عام يتصرف في شؤونها الادارية والمالية والعسكرية حسب رغائبه واهوائه ، فهو الحاكم المطلق في أيالته ، فهذه السياسة التي سارت عليها الدولة العثمانية منذ تأسيسها حتى سنة ١٢٥٥هـ عادت على الدولة والبلاد بأضرار كثيرة ؛ وسببت انحطاطها وضعفها وتذمر رعاياها ؛

مما أدى الى الثورات والحروب الداخلية بصورة مستمرة ، فعندما تولى مصطفى رشيد باشا مقام الصدارة شرع بتطبيق ما يمكن تنفيذه من الاصلاحات التي جاء ذكرها في خط كلخانة على قدر ما سمحت له ظروفه فألغى نظام [الأيالات] واستبدله [بالتنظيم الاداري] فقسم المملكة العثمانية الى ولايات ، والولايات الى ألوية [سنجق] والالوية الى اقضية والاقضية الى نواحٍ ؛ وعين لكل ولاية موظفاً اداريا يسمى [واليا] ولكل لواء [متصرفا] ولكل قضاء [قائمقام] ولكل ناحية [مديراً] وربط الناحية بالقضاء والقضاء باللواء واللواء بالولاية ثم اودع امور الادارة الى الوالي وربطه بنظارة الداخلية في المركز [العاصمة] .

ثم اناط الامور المالية بموظف يسمى [الدفتردار] وربطه بنظارة المالية في المركز [العاصمة] . ثم أوجد المجالس الادارية التي ينتخب اعضاؤها من قبل الرؤساء الروحانيين لكافة الطوائف المسلمة وغير المسلمة في الولايات والالوية والاقضية وتجتمع كلها برئاسة الموظف الاداري لكي تراقب سير الادارة واعمال الموظفين الاداريين كالوالي والمتصرف والقائمقام .

ثم شرع في تنظيم الجيش العثماني على غرار الجيوش الاوربية الحديثة فجعل مدة الخدمة الفعلية في الجيش للمكلفين خمس سنوات ومدة الخدمة الاحتياطية [الرديف] سبع سنوات وقسم البلاد الى خمس مناطق عسكرية ، جعل كل منطقة مقراً لفيلق « اردو » يقوده قائد برتبة مشير مرتبطاً مباشرة « بالسر عسكر » « نظارة الحربية » في الاستانة العاصمة . ثم حصر الامور القضائية في القاضي وجعل مرجعه المشيخة الاسلامية في الاستانة العاصمة «١» .

ثم انشأ المنارات والمحاجر الصحية في الاستانة ووضع تعريفة لرسوم الكمرك تمهداً بها سبيل تجارة اوربا ثم جعل لموظفي الدولة رواتب مقررة يستوفونها في نهاية كل شهر «٢»

«١» تاريخ سياسي عصر حاضره أوربا ج ٢ ص ٣٦٩ الى ٣٧٣ تأليف شارل سنيوبوس.

«٢» تاريخ التمدن الحديث تأليف شارل سنيوبوس ص ٢١٢ .

وتقلب مصطفى رشيد باشا في مناصب متعددة ، فتقلد منصب الصدارة ست مرات ، ونظارة الخارجية اربعاً ، وتقلد سفارات متعددة ، وتعين والياً لادرنة مرة واحدة وهو أول من أسس جريدة « تقويم وقائع » في الاستانة وقد أسس ايضاً نظارة المعارف ومجلس المعارف ونظام المعارف وسالنامة الدولة والمكاتب الرشدية «١» .

ومما لا شك فيه ان مصطفى رشيد باشا كان من الرجال العظام الذي يضن الزمان بمثلهم وهو اول من ادخل الحقوق المدنية الى البلاد العثمانية .

ويعتبر خط كلخانة مبدأ الاصلاحات الحديثة في الشؤون القضائية والتنظيم الاداري في الامبراطورية العثمانية في اوائل القرن التاسع عشر .

الاصلاحات الحديثة في مدينة الموصل

كانت حالة الموصل كباقي اخواتها من المدن العثمانية يسودها نظام الاقطاع ، والفوضى متغلغلة في داخلها وخارجها ، فلا يمر يوم عليها إلا واهلها في ثورات وحروب داخلية ، يقتل بعضهم بعضاً ؛ كما ان الأمن في ملحقاتها كان مضطرباً لكثرة المشاغبات الداخلية لعصيان أغوات الجبال ورؤساء العشائر البدوية . كما ان المؤامرات كانت تحاك بين زعماء مدينة الموصل ورجالها المتنفذين كل واحد يريد أن يأخذ الحكم لنفسه ؛ ففي كل يوم ثورة دامية يقتل فيها مئات من الانفس في سبيل تزعم زيد لكي يأخذ الحكم من عمرو . وكان من المستحيل على الانسان الذي يريد التجول في احياء المدينة وطرقاتها المسدودة بالحواجز والمتاريس ، ولا يزال هذا العهد معروفاً عند شيوخ الموصل باسم « عصر القوغات » «٢» .

وعندما شرعت الدولة العثمانية بتطبيق الاصلاحات الحديثة بمساعدة الوزير الكبير مصطفى رشيد باشا كانت مدينة الموصل مرتبطة بولاية بغداد ، باعتبارها احدى ألوية

«١» مشاهير الشرق ص ٢٣٣ .

«٢» القوغات لفظة تركية ويستعملها اهل الموصل وتعني القتال .

بغداد وكان والياً على بغداد حينذاك « علي رضا باشا » وبناء على العجز الذي أظهره محمد سعيد باشا آل ياسين افندي متصرف الموصل في توطيد الأمن في الموصل وملحقاتها أصدر علي باشا أمراً بعزل محمد سعيد باشا عن الموصل وتعيين « محمد باشا انجه بيراقدار » عوضاً عنه .

ولد محمد باشا انجه بيراقدار في قصبة « بارطين » من اعمال ولاية قسطموني في الاناضول، وكان ابوه يدعى أحمد أغا وقد اشتهر محمد باشا منذ صغره بالشجاعة والبطولة؛ ثم انخرط في الجيش ، وبناءً على طلب ابراهيم باشا بن الخديو محمد علي والي مصر التحق بالجيش المصري ومكث فيه مدة من الزمان . ولما اشتبك الخديو محمد علي باشا بحرب مع السلطان فر محمد باشا من الجيش المصري اعتزازاً بوطنيته والتحق بالجيش العثماني الذي كان يقوده حينذاك حافظ علي باشا « السر عسكر » فدخل محمد باشا في خدمة حافظ علي باشا وحارب في صفوف الجيش العثماني مدة ، ثم عين محافظاً لعلم الجيش فلهذا سمي « انجه بيراقدار » ثم عاد الى مدينة الشام وعين مديراً لمدخر الاسلحة (تفنكجي باشيلك) ثم بعد ذلك جمع له جيشاً صغيراً من متطوعي الالبان وتوجه به الى مدينة ديار بكر وقابل واليها وطلب منه توظيفه ، فلم يجد من والي ديار بكر ما يطمئن رغبته ، فغادرها مع جيشه متوجهاً نحو مدينة الموصل، فوصلها وخيم خارج باب الميدان (باب سنجار) ؛ فعلم زعماء انكشارية الموصل (الاغوات) بقدومه فهجموا عليه وطردوه ، فتوجه الى بغداد في سنة ١٢٤٨ هـ وكان والياً على بغداد حينذاك علي رضا باشا ، فدخل محمد باشا في خدمته ومكث مدة سنة في بغداد ثم عينه علي رضا باشا متصرفاً لمدينة كركوك ، فسافر الى مقر وظيفته الجديدة، وأظهر نبوغه ومقدرته الادارية عندما تولى ادارة لواء كركوك .

فكانت فاتحة اعمال محمد باشا انجه بيراقدار في كركوك انه قضى على جيش الانكشارية فيها وأحل محله الجيش النظامي ثم وطد الأمن فيها وشرع في إدخال الاصلاحات الحديثة في الادارة والقضاء ، والامور المالية ، ثم شيد ثكنة للجيش وداراً

للحكومة على شاطئ نهر (شاطرلي) ولا تزال هذه الابنية باقية الى يومنا هذا. وبناء على المقدرة والكفاءة اللتين ابرزهما محمد باشا انجه بيراقدار في ادارة لواء كركوك وبناء على الوضع السيء في لواء الموصل اقترح علي رضا باشا والي بغداد على الباب العالي (مقر الصدر الاعظم) بتوجيه رتبة الوزارة الى محمد باشا انجه بيراقدار وتعيينه متصرفاً للواء الموصل ، فوافقت حكومة الاستانة على هذا الاقتراح ، وصدر فرمان سلطاني بتعيينه متصرفاً للواء الموصل مع توجيه رتبة الوزارة اليه سنة ١٢٥١ هـ .

محمد باشا انجه بيراقدار يوطد الأمن في لواء الموصل

غادر محمد باشا مدينة كركوك متوجهاً الى مقر وظيفته الجديدة ومعه ثلاثة افواج من الجيش النظامي الجديد و ٥٠٠ نفر من (الهايتة) ومائة جندي من متطوعي الالبان من جنوده القدماء ، فدخل الموصل ونزل في دار أحمد باشا الجليلي ومكث مدة ستة أشهر ؛ وفي هذه المدة اصدر امراً بجمع انكشارية الموصل ، وكون من الانكشارية ومن متطوعي رؤساء العشائر ومن جيشه النظامي قوة كبيرة وسار بها نحو العمادية لمحاربة حاكمها اسماعيل باشا الذي كان قد اعلن عصيانه على الدولة فأقام محمد باشا على حصارها حتى افتتحها فهرب اسماعيل باشا بجنده الى ناحية (نيروا) شمال شرقي العمادية ودخل محمد باشا الى العمادية وبعدما أصلح احوالها عين احد رجاله حاكماً عليها وفي اثناء عودته الى الموصل نزل في قرية (كر محمد عرب) (١) ، وخيم فيها ؛ ثم اوعز الى جيشه النظامي بصورة سرية بقتل زعماء انكشارية الموصل (الاغوات) واباداتهم عن بكرة ابيهم وقتل رؤساء الطائفة اليزيدية الذين كانوا قد تطوعوا في جيشه لمحاربة حاكم العمادية المذكور ايضا وعندما ارخى الليل سدوله قام الجيش النظامي بمهمته على اتم ما يرام وعندما أصبح الصباح لم يبق من اغوات انكشارية الموصل ورؤساء الطائفة اليزيدية احد في قيد الحياة ؛ وهكذا تمكن محمد باشا من إبادة هذا العنصر المشاغب فعاد

---

(١) تقع على الضفة اليسرى من نهر الكومل في قضاء الشيخان .

الى الموصل .

نشوب الاضطرابات مرة ثانية وتفاقمها

في لواء الموصل

بعد ان عاد محمد باشا انجه بيراقدار الى الموصل من سفرته الى العمادية ، عادت الاضطرابات الى العمادية مرة ثانية ، لان حاكمها السابق اسماعيل باشا تمكن من جمع أصحابه ، واقبل بهم من جهة كردستان نحو مدينة الموصل، وكذلك قام محمد باشا الملقب « بمير كور » الراوندوزي وأعلن العصيان على الدولة وسيطر على كثير من نواحي الموصل وارتكب انواع الجرائم الفضيحة ، فهذه الحالة أهابت بالحكومة العثمانية في الاستانة وحفزتها الى العمل الجدي فأعدت العدة واختارت الصدر الاسبق محمد رشيد باشا والي ديار بكر للقيام بهذه المهمة ، فزودته بالجنود الكثيرة والعدد الوفيرة وعينته قائداً عاما « للقوة الاصلاحية » لقطع دابر العصاة والمتمردين وقلع المشاغبات من جذورها وتوطيد الأمن والطمأنينة في هذه الربوع المختلة . فأقبل محمد رشيد باشا مع جنوده الى الموصل، واصطحب معه محمد باشا انجه بيراقدار متصرف الموصل وعلي رضا باشا والي بغداد مع جنودهم، وسار بهم الى المواقع المختلة؛ فتمكن هذا الوزير « محمد رشيد باشا » بسياسته الحكيمة ان يقضي على هذه الاضطرابات والفتن تارة بالقوة؛ واخرى بالدهاء والحنكة السياسية ؛ فأعاد الأمن الى نصابه في هذه الربوع ثم توجه بجيوشه من راوندوز الى الاستانة . ثم عاد كل من علي رضا باشا والي بغداد ومحمد باشا انجه بيراقدار الى الموصل«١» .

اصلاحات محمد باشا انجه بيراقدار في الموصل

شرع محمد باشا انجه بيراقدار بتطبيق الانظمة الحديثة في مدينة الموصل ، فبدأ

«١» سالنامة الموصل سنة ١٣٠٨ ص .

تأليف الجيش النظامي الجديد فصادف مقاومة عنيفة من أهالي الموصل الذين كانوا قد اعتادوا على الشغب والخروج على القانون فحاول محمد باشا افهامهم فوائد الجيش وأهميته من حيث توطيد الأمن في البلاد فلم يقتنع أهل الموصل وثاروا عليه ، وأعلنوا عصيانهم ، فارسل اليهم قاسم افندي رئيس ديوانه (ديوان أفنديسي) ليدعوهم الى الطاعة ويقنعهم في الاذعان الى القانون العسكري ، فلما أقبل عليهم ثاروا عليه وقتلوه .

ففكر محمد باشا في الأمر ملياً ، فرأى انه لا بد من استعمال القوة ، فاحضر عشرين مدفعاً صوبها على المدينة ، ثم أرسل قوة من الجيش النظامي اليها ، فاشتبك الجيش مع الثوار وقتل عدداً منهم ، فتفرقوا ؛ ثم القي القبض على الزعماء المحرضين لهذه الفتنة ، فنفى عدداً منهم الى البصرة ، ثم أخضع الاهالين وقبلوا نظام الجندية ، فجند عدداً كبيراً من أهالي الموصل ، وأخذ يدربهم على أساليب النظم للجيوش النظامية الحديثة .

وفي أثناء هذه المدة نشبت ثورة في قضاء تلعفر ومثلها في سنجار ، فذهب محمد باشا مع قوة كافية الى تلعفر وأخمد ثورتها ، ثم قصد سنجار العاصية فأدبها خير تأديب .

وهكذا تمكن محمد باشا من إعادة الأمن والسكينة في لواء الموصل فنشر لواء العدل بين السكان ، وأعاد الطمأنينة الى النفوس بعد تلك الاضطرابات والفتن التي سادت ربوع لواء الموصل حقبة من الزمان .

أسس محمد باشا انجه بيراقدار في مدينة الموصل حكومة محلية عين لها الموظفين الأكفاء من رجاله ، ثم ألغى ضريبة (الاتاوة) واستبدلها بضرائب جديدة حسب النظام الحديث ، فكانت تجمع في ذلك الوقت من المكس والاعشار والمسقفات ومن تعداد الاغنام ؛ فكانت الحكومة تتقاضى ضريبة الملك عن كل دار سنوياً خمسة وعشرين قرشاً ، والعشر من الحاصلات الزراعية ، وقرشاً واحداً عن كل رأس من

الغنم سنوياً . ثم أناط الامور المالية بموظف يدعى (الدفتردار) ، وكان محمد باشا يسد مصاريف اللواء من هذه الضرائب ، كدفع مرتبات الجيش والموظفين وخطباء الجوامع والدرك والشرطة (١).

ثم شرع محمد باشا انجه بيراقدار بتنظيم قوة الأمن الداخلي فالغى (الهايتة) التي كان الأمن الداخلي منوطاً بها وأحل محلها الدرك والشرطة ، وجعل مقر الدرك في ثكنة عمرها في سراي الحكومة القديمة [دائرة الشرطة الحالية] وبالقرب منها كانت دائرة البوليس ، وقد هدمت أخيراً وأدخلت عرصتها في الساحة الواقعة عند مدخل شارع غازي مقابل دائرة البرق والبريد الحالية . ثم شيد محمد باشا داراً واسعة للحكومة [قشلة الملكية] في أحسن بقعة من الارض تشرف على نهر دجلة في جنوب المدينة خارج السور ، ثم هدمت أخيراً وبني على عرصتها دار الضيافة الحالية التي يسكنها الآن متصرف اللواء ، ثم عمر ثكنة للعشاة من الجيش متصلة بدار الحكومة كانت تسمى [قشلة العسكرية] وقد هدمت أخيراً وشيد على عرصتها دار المحاكم الجديدة ، ثم شيد ثكنة للخيالة والمدفعية لا تزال معالمها باقية الى يومنا هذا ، وتعرف الآن باسم (ثكنة المستودع) ثم عمر مستشفى عسكرياً على نهر دجلة وراء ثكنة الخيالة باقية الى يومنا هذا ، ثم أسس ثمانية أفران للجند . وانشأ معملاً لصنع المدافع والقنابل والبارود ، وشيد بنايته على العرصة التي تقع عليها الآن بناية مدرسة متوسطة المثنى ، قرب جامع الاحمر (جامع مجاهد الدين) فصنع ما ينوف على الثمانين مدفعاً بمختلف المقاييس ، وقد بقي منها مدفع كبير كان أمام ثكنة المشاة قبل هدمها ، ثم نقل أخيراً الى المتحف العراقي في بغداد وقد كتب على هذا المدفع أبيات من الشعر في اللغة التركية ما نصه :

نصر من الله وفتح قريب

ناشئ طوپهاي وزير دابر أمري ايله وجوده كلدي بو طوب

(١) تاريخ الموصل ج ١ ص ٣١٤ .

نجه طوپدركه شمس كلهاري جون ثريا ايدر طلوع وغروب
برق خاطف كبى كه غالب اولوب قلعهٔ خصمن ايلمش مغلوب
روح أعـــداي تارمار ايلر سسيد صورلر اوله مضروب
اول محمـــد مشير باتدبير كه اوله فاتح وغا وحروب
همتيله ديدم بو تاريخي طوب آتش فشان اعدا كوب

١٢٥٩ ه

عمل رجب قنطار جاب «٧» ايلدي

٥٠ ١٤ هدفة اصابت

وهذه ترجمتها :

عمل هذا المدفع بامر الوزير الشجاع منشئ المدافع
يا له من مدفع كراته الشمسية تطلع وتغرب كأنها الثريا
غالب كالبرق الخاطف يغلب قلعة الخصم
يمزق روح الاعداء وصوته كنفخ الصور
ذاك محمد المشير المدبر الموفق في الحروب
بهمته قلت هذا التاريخ مدفع يقذف بالنار ويصدم الاعداء
عمل رجب قنطار القطر الداخلي أصاب الهدف سبع مرات

٥٠ ١٤

وفي محل آخر من المدفع قد نقش شعار السلطان عبد المجيد ونحت الشعار وقد كتبت أبيات اخرى من الشعر في اللغة التركية هذا نصها :

خديو موصل الخضرا محمد كه اوله فتح ونصرتله مؤيد
بو تركيب اوزره ايتدى طوپي ايجاد زهي موجود زهي ذات ممجد
بو تاريخي عناصردن مود قيل شرر أفشان اولوب طوب مجدد

سنة ١٢٥٩ ه

وهذه ترجمتها :

محمد خديو الموصل الخضراء أيده الله بالفتح والنصر
أوجد المدفع على هذا التركيب؛ اعجب به من موجد واعجب به من ممجد
أدى هذا التاريخ من العناصر: أصبح يرمي بالشرر المدفع المجدد

ثم شيد محمد باشا جامعاً جديداً قرب سوق الخضرات الحالية ، يعرف الآن باسم جامع سوق الحنطة ، ثم جدد بناية مزار النبي دانيال في محلة باب المسجد (بني ثقيف) كما انه أقام مباني أميرية كثيرة في المراكز المربوطة بولاية الموصل (١) .

هذه خلاصة أعمال محمد باشا انجه بيراقدار متصرف الموصل عندما تولى ادارتها استمر حكمه للموصل مدة ثماني سنوات كان شديداً فيما يرومه قاسياً على العصاة فظاً ، شرساً مع الاهلين ، كافح البطالة وأغلق حوانيت الخمر في الموصل ، فكان يقاس بالصلب والقتل من يشكى اليه بذلك .

توفي محمد باشا انجه بيراقدار في الموصل في شهر ذي الحجة سنة ١٢٥٩ هجرية عن عمر يناهز الخامسة والستين بداء [الدوسنطارية] ودفن في جامع نبي الله شيث، وقبره لا يزال موجوداً الى يومنا هذا رحمه الله .

مؤتمر باريس وفرمانه الاصلاحات

لسنة ١٨٥٦ م

لما شرعت الدولة العثمانية بادخال اصلاحات هامة بمساعدة وزيرها الكبير مصطفى رشيد باشا، كانت روسيا ترغب دائماً في هدم كيان الدولة العثمانية ، فقد عادت روسيا الى سياستها القديمة واقترحت على انكلترا سنة ١٨٥٣م تجزئة ممتلكات الرجل المريض [الدولة العثمانية] بان تأخذ روسيا تحت حمايتها الولايات البلقانية ، أما انكلترا فتضم مصر ، وقبرص ، وكريد ، وتبقى الأستانة على الحياد فرفضت انكلترا هذا الاقتراح

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢ ص ٤٤٣ .

فاعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية (حرب القرم) غير ان انكلترا وفرنسا أرادتا منع روسيا عن معاودة الحرب بتدمير اسطولها في البحر الأسود فحاصرتا معقله في القرم فخسرت روسيا الحرب وعلى أثر ذلك عقد مؤتمر [باريس] ٢٥ شباط سنة ١٨٥٦م المؤلف من معتمدي الدول الاوربية العظمى [انكلترا وفرنسا وروسيا] لتنظيم الشؤون الشرقية فقرر هذا المؤتمر سلامة أملاك الدولة العثمانية وصيانتها من كل تجاوز والاعتراف بحقوق الدولة العثمانية وادخالها في عداد الدول الاوربية (١) وقد عضدت انكلترا وفرنسا الدولة العثمانية وأخذتا بناصرها في معاكسة روسيا على انهما اشترطتا على الدولة العثمانية لزوم اجراء الاصلاحات الداخلية مباشرة لا سيما نشر المساواة بين رعاياها من المسلمين وغيرهم .

فرمان الاصلاحات لسنة ١٨٥٦م

في شهر شباط سنة ١٨٥٦ م الموافقة لشهر جمادي الآخر سنة ١٢٧٢هـ صدر الفرمان الهمايوني وكان يحتوي على خمس عشرة مادة ، آمراً بالحرية والمساواة أمام القانون لكافة المواطنين العثمانيين ، على اختلاف أديانهم وجنسياتهم ، واعفاء النصارى من اداء الجزية ، وان يؤخذ منهم عسكر ، وان يكون لهم وكلاء في الادارات . وبتأليف لجنة مختلطة أعضاؤها من المسلمين وغيرهم تقوم مباشرة ، بوضع مسودة لقانون الجزاء ، وقد وضع هذا القانون وصدرت الارادة السنية بتنفيذه في شهر ذي الحجة سنة ١٢٧٤هـ الموافقة ١٨٥٨م . وبوضع مجلة الأحكام وسن قانون للتجارة ووضع قانون لاصول المحاكمات الجزائية والحقوقية ، على ان تترجم هذه القوانين الى سائر اللغات التي يتكلم بها المواطنون العثمانيون . وبتأسيس المجالس العدلية في البلاد وهي شبه محاكم مدنية يكون أعضاؤها مختلطين من المسلمين ، ومن الطوائف غير المسلمة ، على شرط ان يكونوا من المواطنين الساكنين في الدائرة التي فيها ذلك المجلس ،

(١) تاريخ التمدن الحديث تأليف شارل سنيوبوس ص ٢١٣ .

ويجري انتخاب الاعضاء من قبل المجالس الادارية لمدة أربع سنوات، على ان يكون أعضاء هذه المجالس من الشخصيات البارزة، والمتصفين بالنزاهة والعفة وسعة الاطلاع في الشؤون القضائية، وعند انتهاء مدة عضويتهم ينتخب غيرهم.

وقد تعهدت الدولة العثمانية في هذا [الفرمان الهمايوني] بانها ستمنح جميع رعاياها على اختلاف أديانهم وعقائدهم حرية الدين والعقيدة، وحرية ممارسة الطقوس الدينية.

كما ان الدولة العثمانية وعدت رعاياها بان جميع الدعاوى الحقوقية والجزائية تحسم من قبل المجالس المختلطة، وفق القوانين التي ستسن. أما دعاوي الامور الشخصية للطوائف غير المسلمة، فانها تحسم من قبل المجالس الروحانية.

ثم تعهدت الدولة العثمانية بتنظيم قوة الأمن الداخلي [الدرك والشرطة] وجعلها في مستوى راق، حتى تتمكن من المحافظة على أرواح الناس وأموالهم. وقد وعدت الدولة بهذا الفرمان بانها ستضع القوانين اللازمة لجباية الضرائب بصورة عادلة، وتنظيم ميزانية عامة للدولة، ثم تصلح حالة السجون، وتجعلها في حالة تتمكن من اصلاح نفسية المجرم، ثم تعمير الطرق، وتشجيع التجارة في الداخلية والخارجية؛ وتضع عملة ثابتة للدولة وغير ذلك من الاصلاحات.

هذه خلاصة أهم ما جاء في فرمان الاصلاحات لسنة ١٨٥٦ م. وقد بلغت الدولة العثمانية صورة من هذا الفرمان الى السفراء والوزراء المفوضين لكافة الدول الاوربية في الاستانة (١).

وعلى أثر صدور هذا الفرمان شرعت الحكومة العثمانية بتأسيس المجالس العدلية في الولايات، والألوية، والأقضية من الامبراطورية العثمانية. فتألف في مركز كل ولاية ١- ديوان تمييز الولاية ٢- مجلس تمييز الحقوق والجنايات ٣- محكمة التجارة. وفي مراكز الألوية قد تألف ١- مجلس تمييز الحقوق والجنايات

---

(١) تاريخ سياسي عصر حاضر دە اوربا ج ٢ ص ٣٨٣ تأليف شارل سنيوبوس ترجمة علي رشاد.

٢- محكمة التجارة . وفي مراكز الأقضية قد تشكل في مركز كل قضاء مجلس الدعاوى .

وبما ان مدينة الموصل كانت حينذاك مركز لواء مرتبطاً بولاية بغداد فتشكل فيها ما عدا المحكمة الشرعية من المجالس العدلية سنة ١٢٧٥ هـ .

[١] المحكمة الشرعية : القاضي . السيد احمد افندي

المفتي . الحاج يونس افندي

[٢] مجلس تمييز الحقوق والجنايات : وكان مؤلفاً من الرئيس السيد احمد افندي قاضي الموصل بالاضافة الى وظيفته الاصلية . وعضوية كل من أمين افندي ، ومحمد افندي عن المسلمين ؛ وعبد الرحيم افندي يوسفاني عن المسيحيين ؛ وعبد النبي افندي عن الطائفة الموسوية .

[٣] محكمة التجارة : الرئيس صالح افندي الدباغ ؛ الاعضاء الدائميون عبدالباقي جلبي وداود افندي سرسم ، والاعضاء الموقتون الحاج محمد سعيد افندي ومحمد جابي وشلومو افندي «١» .

المحاكم المدنية في الموصل

وفي سنة ١٢٧٧ هـ الموافقة ١٨٦١م توفي السلطان عبدالمجيد وارتقى عرش السلطنة العثمانية السلطان عبدالعزيز ؛ وفي عهد هذا السلطان كان قد تداول مقام الصدارة العظمى رجلان من أعظم ساسة العثمانيين وهما من تلامذة مصطفى رشيد باشا السكبير وهما كل من علي باشا وفؤاد باشا . فاحدثا المجالس الادارية والمحاكم المدنية وجعلا الاعضاء من المسلمين والنصارى ؛ غير انهما لم يراعيا نسبة الاعضاء من أبناء المذهبين الى عدد الاهلين . وفي سنة ١٢٨٤ هـ الموافقة سنة ١٨٦٩ م أحدث « ديوان أحكام العدلية » وفي ١٠ المحرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافقة ١٨٦٩م فتح هذا الديوان بصورة رسمية واسندت

(١) سالنامة ولاية بغداد لسنة ١٢٧٥ هـ ص ٨٠ .

رئاسته الى المرحوم احمد جودت باشا الشهير «١» ثم سمي هذا الديوان أخيراً باسم « نظارة العدلية والمذاهب » . وفي عهد صدارة المرحوم علي باشا سنة ١٢٨٦ هـ الموافقة ١٨٧٠ م صدر الامر العالي بتأليف لجنة لوضع وتدقيق مسودة « مجلة الاحكام العدلية » فتشكلت هذه اللجنة من خيرة علماء التشريع في الدولة العثمانية ؛ وكانت مؤلفة من الذوات الآتية أسماؤهم :

١ـ احمد جودة : ناظر ديوان الاحكام العدلية

٢ـ السيد خليل : مفتش الاوقاف السلطانية

٣ـ سيف الدين : من أعضاء شورى الدولة

٤ـ محمد امين الجندي : من أعضاء شورى الدولة

٥ـ احمد خلوصي : من أعضاء ديوان أحكام العدلية .

٦ـ السيد احمد حلمي : من أعضاء ديوان أحكام العدلية

٧ـ علاء الدين بن عابدين : من أعلام العلماء المشهورين .

فتناولت هذه اللجنة مسودة مجلة الاحكام العدلية ، المستمدة موادها من كتب التشريع للفقه الحنفي الاسلامي ، فدرستها درساً وافياً وناقشتها من كل ناحية وأجرت فيها بعض التغييرات ، وادخلت عليها بعض الفصول ؛ وافرغتها في قالب يتفق وحاجة الامة وتقاليدها الموروثة ، وبعد ان أنجزت هذه اللجنة عملها ، نظمت تقريراً مسهباً عن المجلة ، ورفعته الى الصدر الاعظم علي باشا ، وقد ختمت اللجنة المذكورة تقريرها بهذه العبارة نثبتها حرفياً : « . . . فاذا أمر إمام المسلمين بتخصيص العمل بقول من المسائل المجتهد فيها تعين ووجب العمل بقوله ، واذا صارت هذه المعروضات المبسوطة لدى حضرتكم العلية قرينة التصويب يجري توشيح أعلى المجلة الملفوفة بالخط الشريف الهمايوني والامر لولي الامر »(٢).

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥ هـ ص ٤٤ .

(٢) مجلة الأحكام العدلية .

وقد صدرت الارادة السنية بتنفيذ أحكامها سنة ١٢٨٦ هـ. وفي سنة ١٢٩٦ هـ. أدخل بعض المواد والفصول على مجلة الاحكام من قبل العالم الشهير علي حيدر، وثبتت أحكامها بصورة نهائية وأصبحت احكامها مرعية في المحاكم الحقوقية الى يومنا هذا.

وفي سنة ١٢٩٦ هـ. وضع قانون اصول المحاكمات الحقوقية وصدرت الارادة السنية بتنفيذ أحكامه في ١٩ جمادي الآخر سنة ١٢٩٦ هـ. (١).

وفي سنة ١٢٩٦ هـ. أيضاً صدر قانون تشكيل المحاكم المدنية في مراكز الولايات والالوية والاقضية ومن ضمنها مدينة الموصل، فتألف فيها ما عدا المحكمة الشرعية التي كانت موجودة: (١) محكمة حقوق بدائية (٢) محكمة جزاء بدائية (٣) مستنطق (حاكم تحقيق) (٤) مدع عام للبداية. فحلت هذه المحاكم محل المجالس العدلية. وكان رؤساء هذه المحاكم يعينون من قبل نظارة العدلية. أما الاعضاء فكانوا ينتخبون من قبل المجالس الادارية، من سكان المنطقة الواقعة فيها تلك المحاكم، وكان نصف الاعضاء من المسلمين والنصف الآخر من الطوائف غير المسلمة، حسب نسبتهم، لمدة معينة، وعند انتهاء مدة العضوية ينتخب غيرهم، وكان مقر المحاكم المدنية والدوائر التابعة لها في سراي الحكومة، التي كانت تعرف باسم (قشلة الملكية) — والتي هدمت أخيراً وشيد على عرصتها دار الضيافة الحالية التي يقيم فيها الآن متصرف اللواء —.

وكانت أحكام هذه المحاكم تستأنف لدى محكمة استئناف بغداد، باعتبار ان مدينة بغداد كانت مركز الولاية، وان مدينة الموصل كانت مركز لواء مرتبطاً بولاية بغداد، لان محاكم الاستئناف فتحت في مراكز الولايات فقط. وكان يشرف على إدارة هذه المحاكم من الوجهة الادارية نظارة العدلية، وليس للادارة المحلية أي حق بالتدخل في شؤون المحاكم.

---

(١) محاكم نظاميه نك تشكيلاتي قانوني طبع سنة ١٣٣٥.

- ٢٦ -

الدستور العثماني (قانونه أساسي)

لسنة ١٢٩٣هـ

لم تنفذ الدولة العثمانية من المناهج والخطط الاصلاحية في إدارة شؤونها الداخلية ، والتي جاء ذكرها في خط كلخانة الصادر سنة ١٨٣٩ م والتي كانت الدولة العثمانية قد أيدتها بفرمان الاصلاحات لسنة ١٨٥٦ م إلا الشيء اليسير القليل ، لأن تنفيذ تلك الاصلاحات كان متعذراً على العثمانيين لا سيما في ذلك الزمان، حين كان المسلمون يحسبون النصارى أحط منهم وأدنى من أن يساووهم في شيء في حين ان النصارى أنفسهم كانوا يرجعون في كثير من شؤونهم لآراء رؤساء الدين وأحكامهم .

على ان النصارى استفدحوا الخدمة العسكرية ، وان يسيروا فيها جنباً الى جنب مع مواطنيهم المسلمين ، وخافوا مغبة هذا الاختلاط ، بحيث ارتضوا ان يؤدوا البدل العسكري ، ليعفوا بادائه من الخدمة الفعلية فأرجعوا الجزية الملغاة مغيراً اسمها، أما أعضاء المجالس الادارية والمحاكم المدنية التي انشئت في عهد صدارة كل من عالي باشا وفؤاد باشا وجعلا الأعضاء من المسلمين والنصارى غير أنهما لم يراعيا نسبة الأعضاء من ابناء المذهبين الى عدد الأهلين (١) .

فأصبحت حالة الدولة العثمانية في أواخر عهد السلطان عبدالعزيز في موقف محفوف بكثير من المخاطر ، فكانت الاضطرابات والثورات ناشبة في انحاء كثيرة من السلطنة ، وقد اغتنمت الدول الأوربية فرصة ارتباك الدولة وعجزها عن اقرار الأمن في داخلية بلادها ؛ فقامت تملي عليها مقترحاتها بشأن صيانة حقوق الأقليات المسيحية بلهجة الآمر .

أما روسيا فكانت تعمل تحت طي الخفاء على إثارة القلاقل في وسط هذا

(١) تاريخ التمدن الحديث ص ٢١٤ .

الجو المتلبد الغائم المملوء بجميع انواع المهالك ، فقرر اولو الشأن خلع السلطان عبدالعزيز لعدم اهتمامه باصلاح شؤون الدولة وسوء تصرفاته العظيمة، وتبذيره اموال الدولة ، وعدم تنفيذه معظم الأسس والمناهج الاصلاحية . كما أن الاضطرابات الداخلية كانت قائمة على ساق وقدم في جميع انحاء البلقان ، حتى بلغت حدود بلاد البلغار كما ان امارة صربية طلبت ان تتحول امارتها الى مملكة مستقلة ، واخذت تستعد لاعلان الحرب ، وكذلك بلغاريا ثارت فتفاقم الخطب، وساد الاضطراب فى المملكة العثمانية وأصبح العقلاء والمفكرون من ابناء البلاد ينظرون الى هذه الحالة نظرة اليأس والقنوط ، فدخل ربيع سنة ١٨٧٦م وبلغاريا والجبل الاسود وولاية البوسنة والهرسك تتقد بنيران الثورة، وامارة الصرب قد تهيأت للحرب بمعاونة روسيا . ففي هذه الظلمات المدلهمة انبثق نور ضعيف من منزل مدحت باشا بجمع عقلاء الاحرار وكان مدحت باشا يفكر فى وسيلة لانقاذ الدولة وقد القى سفير انكلترا وأسر اليه رأيه فى جعل الحكومة العثمانية دستورية لانها اذا ظلت سائرة على هذه الخطة ذهبت الى الدمار . واظهر مدحت باشا امله ان انكلترا تأخذ بيده في تأييد هذا الطلب فأجابه السفير جواباً مبهماً لكنه شجعه على عادة رجال السياسة في مثل هذه الحال .

وقد تجمهر العلماء في الاستانة وتصدوا للامير يوسف عز الدين نجل السلطان عبدالعزيز في طريقه الى نظارة الحربية وتقدموا اليه ، وطلبوا منه ان يبلغ والده السلطان ان الشعب يطلب عزل محمود نديم باشا الصدر الاعظم ، وحسن فهمي افندي شيخ الاسلام ، فأجاب السلطان هذا الطلب فعزلهما وولى محمد رشدي باشا الصدارة وحسن خير الله افندي للمشيخة ، ولكن حالة الدولة لم تتحسن بل اخذت تزداد تعقداً ، والناس لا يزدادون بذلك إلا طلباً للدستور على لسان العلماء والمفكرين واخذوا ينادون على رؤوس الملأ : (ان القرآن وتعاليمه تأمر بالشورى ومن خالفها لا تجب طاعته) . فأصبح مركز السلطان في خطر وما

زالوا حتى خلعوه في يوم ٧ جمادي الاول سنة ١٢٩٣ هـ الموافقة ٣٠ مايس ١٨٧٦ م وبويع بالخلافة والسلطنة بعده ابن اخيه السلطان مراد الخامس بن السلطان عبدالمجيد وحكم البلاد ثلاثة وتسعين يوماً فقط، وتنحى هو الآخر عن العرش بسبب الاختلال الذي طرأ على عقله، فحل محله أخوه السلطان عبدالحميد في ١١ شعبان ١٢٩٣ هـ الموافقة ٣٠ اغستوس سنة ١٨٧٦ م وكان قد سبق لمدحت باشا ان فاوض الامير عبدالحميد بنفسه عندما ابلغه هو والصدر الاعظم محمد رشدي باشا قرار اولي الشأن ببيعته سلطاناً، على شرط ان يعلن الدستور، حتى تثق الدول الاوربية من حسن نوايا الدولة العثمانية فوافق الامير عبدالحميد على ذلك. وعندما جلس على عرش السلطنة وبايعه بالخلافة والسلطان اولو الشأن خاطبهم قائلا: «أشكر لكم تهانئكم ولا أشتهي شيئاً غير تقدم بلادنا وإراحة رعيتنا وسترون من أعمالنا ما يؤيد وعدنا بالاصلاح».

هكذا تظاهر السلطان عبدالحميد في أول يوم من حكمه، ولكن لم تمض مدة قصيرة على تبوئه العرش حتى ضم اليه جميع العناصر الرجعية، وعينهم في مناصب خطيرة في الدولة، فاعترض مدحت باشا على هذه البادرة، واحتج ونصح فلم يجد ذلك نفعاً. فأخذ هؤلاء الرجعيون من حزب التقهقر يقاومون الاحرار وقد كانت دسائسهم هذه فاتحة عصر الاستبداد، فأغروا السلطان على التخلص من مدحت باشا فلم ينجحوا (١).

اللجنة التأسيسية لوضع الدستور

أخذ السلطان عبدالحميد يماطل في قضية وضع الدستور (قانون اساسي) للبلاد، ولكن مساعي مدحت باشا أجبرت السلطان على تأليف لجنة تأسيسية لتدقيق مسودة الدستور، التي كان مدحت باشا قد وضعها، فتألفت هذه اللجنة برئاسة

(١) مشاهير الشرق لجرجي زيدان ج١ ص٣٦٥، ٣٧٣.

(سرور باشا) ، وكانت مؤلفة من ثلاثة اعضاء عن الطوائف المسيحية وستة عشر عضواً من كبار موظفي الدولة ، ونفر من كبار القادة العسكريين ، فاجتمعت هذه اللجنة في الباب العالي (مقر الصدر الاعظم) في يوم ٢٤ أيلول سنة ١٨٧٦م واستمرت تتناقش في مواد الدستور ، واشتد الجدال بين اعضائها ، وكانت الاكثرية من اعضاء هذه اللجنة من منتسبي حزب (تركيا الفتاة) يقودهم مدحت باشا وقد اقرت بعض المواد . وبعد ذلك تولى مدحت باشا رئاسة اللجنة ، فواصلت هذه اللجنة اعمالها ليلا ونهاراً لانجاز الدستور ، وقد تم ذلك ، ولما عرض الدستور على السلطان طلب أن يعرض الدستور على مجلس الوزراء لتنقيحه فأجابه مدحت باشا : « ان هذا القانون قد يكون في حاجة الى التنقيح ولكن عرضه على مجلس الوزراء لتنقيحه ، يستغرق زمناً لا تسمح به حالة الدولة لان الاخطار التي تحيط بالدولة تدعو الى المبادرة في نشر الاصلاحات ، وتسكين الخواطر إرضاء للدول التي تهددنا بعقد المؤتمر الدولي الذي قررت عقده في الاستانة ، حتى أصبحنا وليس لنا إلا احد امرين : اما ان نعلن الدستور وننشر الاصلاحات قبل عقد المؤتمر فلا يبقى للدول حجة علينا ، او نؤخر اعلانه فينعقد المؤتمر وتقرر المراقبة على أعمالنا . فاذا تأجل عقد مجلس المبعوثان لا يبقى لنا إلا الدخول في وصاية الدول شئنا أم أبينا »(١) .

وكانت الأسس والمبادىء التي يبنى عليها الدستور العثماني مقتبسة من الدستور الفرنسي ، ومن أهم مواده : (١) مسؤولية مجلس الوزراء أمام مجلس الامة المؤلف من مجلسين (أ) مجلس الاعيان ويجري تعيين أعضائه من قبل جلالة السلطان (ب) مجلس المبعوثان وينتخب اعضاؤه من قبل افراد الشعب . (٢) استقلال القضاء . (٣) الحرية الشخصية وحرية الدين والعقيدة وحرية الاجتماعات العامة وحرية المطبوعات والنشر . « ٤ » المساواة على انواعها .

---

(١) مشاهير الشرق لجرجي زيدان ج ١ ص ٣٧٤ .

«٥» صيانة الملكية . «٦» توسيع صلاحيات الادارة المحلية. «٧» تطبيق التعليم الابتدائي الالزامي . «٨» كيفية انتخاب المبعوثان واجتماع مجلس الامة . «٩» كيفية وضع الضرائب وجبايتها وكيفية صرفها وغير ذلك من المواد الاخرى «١» .

على ان السلطان وحاشيته لما رأوا قوة حجة مدحت باشا فى مسألة المبادرة في إعلان الدستور ، وافقوه على وجوب السرعة فى إعلان الدستور ، لكنهم اشترطوا تعديلا في المادة ١١٣ المتعلقة بظهور التمرد أو الخلل فى بعض الولايات فقد جاء فى المادة المذكورة ما نصه : « انه يحق للحكومة ان تعلن الادارة العرفية موقتاً اي تبطل القوانين والنظامات » فطلبوا ان يضاف الى هذه المادة فقرة وهي : « ان الذين يثبت بواسطة تحقيقات الضابطة الصحيحة أنهم سبب في اختلال امنية الحكومة فللحضرة السلطانية وحدها الحق ان تخرجهم من الممالك المحروسة وتبعدهم عنها » .

فقبل مدحت باشا هذا التعديل رغبة منه فى سرعة العمل . ولان التعديل المشار اليه يتعلق بالولايات .

اعلان الدستور فى البلاد العثمانية

ولكن السلطان لم يدخر وسعاً في تقريب مدحت باشا وترقيته ؛ فلما استقال محمد رشدي باشا من الصدارة لشيخوخته سنة ١٨٧٦ م اسندت الصدارة الى مدحت باشا فكان أول شيء أجراه عند ذلك تعجيل اعلان الدستور وعقد مجلس المبعوثان ؛ وقد لاقى مدحت باشا مقاومة شديدة من الرجعيين الذين كانوا يقاومون فكرة وضع دستور للبلاد ، وقد اشتد الخلاف بين مدحت باشا وبين رجال المابين « البلاط » على قضية اعلان الدستور وتعيين ولاة مسيحيين وادخال غير المسلمين في المدارس الحربية

«١» تاريخ سياسي عصر حاضرده اوزباج ٢ ص ٣٩٥ .

وبعد أخذ ورد تمكن رجال المابين من تأجيل قضية تعيين الولاة المسيحيين الى وقت آخر ؛ ولكنهم اتفقوا مع مدحت باشا على المبادرة الى إعلان الدستور . ففي يوم ٢٤ كانون الاول سنة ١٨٧٦ م اعلن الدستور بصورة رسمية في حفلة اقيمت في الباب العالي حضرها الوزراء والاعيان والعلماء ورجال الدين والرؤساء الروحيون واطلق مئة مدفع ومدفع ؛ فعلم الناس ان الدستور قد اعلن ؛ وكان يوماً مشهوداً في جميع انحاء الامبراطورية العثمانية «١» ؛ باعتبار ان الدولة العثمانية ستنهج في سياستها الداخلية على مبدأ الحرية والمساواة والعدالة والاخوة ، على ان أحكام هذا الدستور لم تدم سوى سنة وبعض السنة ، لان السلطان عبد الحميد أوقف أحكامه وبقي يحكم البلاد حكماً مطلقاً حتى سنة ١٩٠٨ م حيث اعلن الدستور في البلاد العثمانية مرة ثانية ثم خلع السلطان عبد الحميد .

على ان السلطة القضائية نالت بعض الاستقلال في شؤونها في عهد السلطان عبد الحميد .

وكان ملاك المحاكم الشرعية والمدنية في الموصل في سنة ١٨٩٠ م الموافقة لسنة ١٣٠٨ هـ على الوجه الآتي:

١ــ المحكمة الشرعية : القاضي . معروف عارف افندي

المفتي : محمد افندي

رئيس الكتاب : عبد الحافظ رشدي افندي .

٢ــ محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من معروف عارف افندي قاضي الموصل رئيساً ، بالاضافة الى وظيفته الأصلية وعضوية كل من : يحيى بك عن المسلمين وفتح الله افندي يوسفاني عن المسيحيين ورشيد افندي العضو الاحتياطي ـ اعضاء ملازمي ـ .

«١» مشاهير الشرق لجرجي زيدان ج ١ ص ٣٧٦ .

٣ــ محكمة الجزاء البدائية :

الرئيس شاغر . وعضوية كل من صالح افندي السعدي عن المسلمين وعبد العزيز افندي عبدالنور عن المسيحيين وسعدالدين افندي العضو الاحتياطي .

٤ــ معاون المدعي العام : يمنى افندي .

٥ــ حكام التحقيق ـ مستنطق ـ :

حاكم التحقيق الاول عبدالرحمن افندي الرمضاني ، حاكم التحقيق الثاني قاسم افندي آل عزو .

٦ــ محكمة التجارة البدائية :

كان يرأسها رئيس محكمة الحقوق البدائيه وأعضاؤها كل من السادة : عبدالله جلبي الجومرد ، فتحي جلبي عن المسلمين ، أنطون افندي عبدالنور عن المسيحيين ورحيم افندي عن اليهود .

٧ــ مأمور الاجراء : ادريس خالص افندي العمري .

٨ــ كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازه جي ومعاونه يوسف افندي .

٩ــ رئيس كتاب محكمه الحقوق البدائيه والجزائيه : محمود خيري افندي العمري (١) .

وفي سنه ١٨٩٤ م الموافقة لسنة ١٣١٢هـ الغيت محكمه التجارة البدائية في الموصل ودورت أعمالها وواجباتها الى محكمه الحقوق البدائية ؛ وأصبح ملاك محاكم الموصل كما يأتي :

١ــ المحكمه الشرعية : القاضي : أمين افندى .

المفتي : محمد افندى .

أمين الفتوى : يوسف افندى الرمضاني .

---

(١) سالنامة الموصل تأليف حسن توفيق لسنة ١٣٠٨ هـ ص ٦٠،٦١ .

رئيس الكتاب : السيد عبدالحافظ رشدي افندي

مدير أموال الايتام : محمد افندي خسرو

٢ـ محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من : أمين افندي قاضي الموصل رئيساً ، بالاضافة الى وظيفته الاصلية ، وعضوية كل من السادة : يوسف افندي الرمضاني عن المسلمين ومنصور افندي آدمو عن المسيحيين ومحمد رشيد افندي العضو الاحتياطي .

٣ـ محكمة الجزاء البدائية :

كانت متشكلة من : رؤف بك رئيساً ، وعضوية كل من : صالح افندي السعدي عن المسلمين وعبدالعزيز افندي عبدالنور عن المسيحيين وتوفيق بك الجميلي العضو الاحتياطي .

٤ـ معاون المدعي العام للبدائة : موسى كاظم افندي الياجه جي .

٥ـ حاكم التحقيق الاول عبدالرحمن افندي الرمضاني ، وحاكم التحقيق الثاني قاسم افندي آل عزو .

٦ـ رئيس كتاب محكمة الحقوق والجزاء البدائية : محمود حمدي افندي العمري .

٧ـ كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازه جي .

٨ـ مأمور الاجراء : ادريس افندي العمري (١) .

وبعد سنة ١٣١٢ هـ أصبحت الحاجة ماسة الى فتح محكمة استئناف في الموصل ففتحت سنة ١٣١٧ هـ وفي سنة ١٣٢٥ هجرية أصبح ملاك المحاكم الشرعية والمدنية في الموصل كما يأتي :ـ

١ـ المحكمة الشرعية : القاضي (نائب الشرع) : السيد عمر خلوصي افندي .

المفتي : محمد افندي .

أمين الفتوى : يوسف افندي الرمضاني .

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢ ص ١٢٨،١٢٩ .

رئيس الكتاب : محمد علي فاضل افندي آل عبدالحافظ

مدير أموال الايتام : محمد افندي خسرو .

٢- لجنة العدلية لولاية الموصل [انجمن عدلية] :

وكانت مؤلفة من : ضياء افندي مفتش العدلية رئيساً ، وعضوية كل من : عمر خلوصي افندي قاضي الموصل ، ورئيس محكمة الاستئناف الحقوقية ، ومحمود بك رئيس محكمة الاستئناف الجزائية (محكمة الجنايات) ، وعبدالله شوكت افندي مدعي عام الاستئناف ، وناجي افندي رئيس محكمة الحقوق البدائية ، وعمر لطفي افندي رئيس محكمة الجزاء البدائية ، وأشرف افندي معاون مدعي العام للبداية .

وكانت هذه اللجنة تعقد جلساتها مرة في كل اسبوع تنظر في أمر تعيين الموظفين والكتبة التي تحتاجهم المحاكم ، ثم تنظر أيضاً في قضايا نقل وعزل الموظفين ؛ ثم تقدم الاقتراحات عن حاجة الولاية الى فتح محاكم جديدة الى نظارة العدلية .

٣- محكمة الاستئناف الحقوقية :

كانت مؤلفة من : عمر خلوصي افندي قاضي الموصل رئيساً بالاضافة الى وظيفته الاصلية ؛ وعضوية كل من : سعيد افندي آل قاسم أغا ، وصالح افندي السعدي ، وداود افندي يوسفاني ، ويوسف افندي سنبل .

٤- محكمة الاستئناف الجزائية [محكمة الجنايات] :

وكانت مؤلفة من : محمود بك رئيساً ، أما الاعضاء فهم أعضاء محكمة الاستئناف الحقوقية ، ومن توفيق افندي العضو الاحتياطي (أعضاء ملازمي) ومن رئيس كتاب وأربعة كتبة للضبط .

٥- محكمة الحقوق البدائية :

كانت متشكلة من : ناجي افندي رئيساً ، وعضوية كل من : عبدالرحمن افندي

الرمضاني ، ونعوم افندي يوسفاني ، وفائق افندي العضو الاحتياطي .

٦— محكمة الجزاء البدائية :

وكانت مؤلفة من : عمر لطفي افندي رئيساً . أما الأعضاء فهم : أسعد افندي آل بكر افندي ، وانطون افندي زبوني ، ورؤف افندي المفتي العضو الاحتياطي . ومن رئيس كتاب ومن ثلاثة كتبة للضبط .

٧— المدعي العام للاستئناف :

عبدالله شوكت افندي .

٨— نائب المدعي العام للبداية :

أشرف افندي .

٩— حكام التحقيق :

الحاكم الأول : عبدالغني افندي ، والحاكم الثاني : صبري افندي .

١٠— مأمور الاجراء :

رشيد افندي آل علي ياور افندي .

١١— كاتب العدل :

أحمد سامي افندي اليازجي . ومعاونه مدحت افندي آل يوزدرهم .

١٢— الهيئة الاتهامية : (حكام الاحالة)(١)

هي هيئة قضائية كانت تتألف من ثلاثة حكام من المحاكم البدائية ، يرأسهم اقدم الحكام ، وكانت هذه الهيئة تعقد جلساتها لتدقيق أوراق التحقيق للدعاوي الجنائية ، المحالة اليها من قبل حكام التحقيق فتنظر هذه الهيئة بمحضر التحقيق فقط . فاذا وجدت الأدلة متوفرة لاتهام الموقوف تصدر قرار الاتهام وتبلغ صورة

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥ .

منه الى الموقوف وتحيل القضية الى محكمة الجنايات لاجراء المرافعات . واذا لم تجد الهيئة المذكورة أدلة كافية لاتهام الموقوف تصدر قراراً بالافراج عن الموقوف وإطلاق سراحه وسد الدعوى .

ومن واجباتها أيضاً إكمال التحقيق ، اذا وجدت في محضر التحقيق نواقص يقوم أحد أعضاء هذه الهيئة بمهمة حاكم التحقيق فيكمل النواقص الموجودة في الأوراق(١) . وكان يشرف على هذه المحاكم من الوجهة الادارية نظارة العدلية والمذاهب فقط ، أما الشؤون القضائية فانها كانت مستقلة كل الاستقلال .

وكانت أحكام المحاكم البدائية الموجودة في مدينة الموصل ، وفي الألوية والأقضية المربوطة بولاية الموصل تستأنف لدى محكمة استئناف الموصل ، أما القضايا الجنائية فكانت تحسم من قبل محكمة الاستئناف الجزائية باعتبارها محكمة جنايات ، وتميز أحكامها لدى محكمة التمييز العليا في الاستانة (العاصمة) .

وبعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨ م اهتمت الحكومة العثمانية في إصلاح المحاكم والقضاء وجعلها في مستوى راق جداً أوجب كسب ثقة المواطنين العثمانيين بنزاهة القضاء وحياده واستقلاله .

وقد نص الدستور العثماني في المادة الثمانين ما يأتي :— « ان الحكام المعينين ببراءة سلطانية سامية لا ينعزلون من مناصبهم من جراء الأحكام التي يصدرونها ، وأن ترفيعهم وتحويلهم وعزلهم وإحالتهم على التقاعد يجري وفق القانون الخاص بالحكام والقضاء » .

وجاء أيضاً في المادة السادسة والثمانين من الدستور العثماني :—

« ان المحاكم العثمانية على اختلاف درجاتها مستقلة في شؤونها القضائية ومصونة من كل تدخل من قبل أية سلطة كانت في الدولة »(٢) .

---

(١) اصول محاكمات جزائية قانوني ص ١٥٢ .

(٢) القانون الاساسي العثماني .

واستناداً الى قانون انتخاب وتعيين الحكام شرعت نظارة العدلية بتنسيق المحاكم المدنية فاستبدلت طريقة انتخاب أعضاء المحاكم بطريقة التعيين وجعلته أساساً لاختيار أعضاء المحاكم واشترطت في التعيين التخرج من كليات الحقوق والمقدرة والكفاءة وحسن الشهرة وخصصت لرؤساء المحاكم وأعضائها رواتب ضخمة تتناسب مع واجباتهم الخطيرة . ثم نسقت الموظفين القدماء وأحلت محلهم عناصر مثقفة بغية نشر العدل بين المواطنين « لأن العدل أساس الملك » .

ومما لا شك فيه أن هذه الاصلاحات الجوهرية التي قامت بها « نظارة العدلية والمذاهب » في القضاء والمحاكم بعد إعلان الدستور العثماني سنة ١٩٠٨م عادت بفوائد كبيرة على البلاد .

فكان نصيب المحاكم المدنية في الموصل قسطاً وافراً من الاصلاح . فعينت نظارة العدلية الحاكم فائق بك رئيساً لمحكمة الاستئناف في الموصل ، فأجرى هذا الرئيس إصلاحات مهمة جداً في المحاكم المدنية . ولا يزال عدد كبير من الموصليين الذين يعرفون هذا الرئيس يذكرونه بكل تقدير الى يومنا هـذا ، نظراً الى مقدرته العلمية ونزاهته وطهارة ضميره وحياده في أحكامه . كما أن نظارة العدلية عينت أعضاء المحاكم المدنية على اختلاف درجاتها في الموصل من حملة شهادات كلية الحقوق وممن مارسوا مهنة القضاء والمحاماة مدة طويلة .

ولقد سجل الحاكم فائق بك رئيس محكمة استئناف الموصل صفحة خالدة في تاريخ القضاء لمدينة الموصل . وقد ظهرت مواهب هذا الرجل ونزاهته في قضية مقتل المرحوم الشيخ سعيد السليماني في الموصل .

ان مقتل الشيخ سعيد وعدداً من ذويه في الموصل كانت من الحوادث المحزنة في تاريخ الموصل الحديث ، ذهب ضحيتها عدد كبير من الابرياء . ففي اوائل إعلان الدستور العثماني سنة ١٣٢٤ — ١٣٢٦ هـ الموافقة ١٩٠٨ م في البلاد العثمانية قبض على زمام الحكم زعماء جمعية « الاتحاد والترقي » وشرع هؤلاء الزعماء

يبطشون بأنصار السلطان عبدالحميد ومنسوبيه ، ويدبرون المكائد لاغتيالهم بطرق شتى، وكان المرحوم الشيخ سعيد من محسوبي السلطان عبدالحميد ، وله كلمة نافذة لدى السلطان وكان السلطان يعتمد عليه كل الاعتماد .

وبعد إعلان الدستور ، استدعت حكومة الاستانة الشيخ سعيد وطلبت منه الحضور اليها . فمر بطريقه الى الاستانة من الموصل ونزل فيها واقام في دار تقع قرب سراي الحكومة ، لمدة معينة ، ثم يواصل سفره الى العاصمة [الاستانة] .

وفي مساء اليوم الثاني من عيد الاضحى لسنة ١٣٢٧ هـ حصل نزاع بين أحد افراد الجندرمة الخيالة [استرسوار] من الاكراد وكان ثملاً فتعرض لامرأة بينما كان الازدحام على أشده في ساحة [باب الطوب] فتوسع هذا النزاع بين الجندرمة الاسترسوار وبين الاهالي ؛ فتفاقم الأمر وتجمع افراد الجندرمة [الاسترسوار] وتحصنوا في ثكنة الجندرمة ، وأخذوا يطلقون الرصاص من بنادقهم على الاهالين، فقابلهم الاهلون بالمثل واستمر إطلاق النار بين الطرفين طول الليل ، مما أدى الى وقوع اصابات من الجانبين وقد حاول الفريق زكي باشا الحلبي والي الموصل وقائدها العسكري حينذاك إرجاع النظام الى نصابه فلم يفلح ، وذهبت جهوده سدى ، وكان [علي سعيد بك] رئيس أركان الجيش من زعماء جمعية الاتحاد والترقي ومعتمدها في الموصل ، أراد ان يستغل هذه الفتنة لغايات حزبية وقد سبق أن ذكرنا بأن زعماء هذه الجمعية كانوا قد قرروا إبادة جميع الاشخاص الذين كانوا يساندون السلطان عبدالحميد .

وعندما سئل [علي سعيد بك] عن رأيه بخصوص استعمال قوة الجيش لارجاع الامن الى نصابه ، كان جوابه على ذلك الى زكي باشا والي الموصل : « ان استعمال القوة العسكرية في إخماد هذه الثورة لا يجدي نفعاً وربما يزيد الحالة وخامة ويعرض عوائل الضباط القاطنين في داخل البلد الى القتل من قبل الاهالي الثائرين » .

وفي صباح اليوم الثاني من وقوع الفتنة انتشرت شائعة بين الاهالي المتجمهرين مفادها : ان ما وقع من التجاوز على الاهالي من قبل الجندرمة كان بايحاء من المرحوم

الشيخ سعيد . فهاجت الجماهير وتسلح الناس وهجموا على الدار التي كان يقيم فيها المرحوم الشيخ سعيد ، وعندما تفاقمت الحالة واشتد الخطر أراد الشيخ سعيد ان يلتجىء الى دار الحكومة القريبة من منزله ، وعندما اراد الدخول الى سراي الحكومة اغلقت الابواب في وجهه عمداً ، فهجم عليه أحد الثائرين فأرداه قتيلا ، وقد قتل عدد من اتباع الشيخ في الدار حينما هاجمها الثوار ونهبوا ما فيها . فعمت الثورة في المدينة وأخذ بعض المغرضين ينتهزون هذه الفرصة فهجموا على مخازن بعض الاشراف ونهبوا ما فيها ، وكذلك بعض الدور ، فسادت الفوضى في المدينة وعم الاضطراب وأصبح كل فرد غير آمن على داره وحياته وماله .

ومما لا شك فيه أن المسؤول عن وقوع هذه الكارثة هو علي سعيد بك رئيس أركان الجيش وبعض نفر من اذناب جمعية الاتحاد والترقي لان علي سعيد بك لو تعاون مع زكي باشا والي الموصل وتداخل الجيش في إخماد هذه الفتنة يوم وقوعها ، لما وقعت هذه الكارثة في مدينة الموصل .

فاودع أمر تحقيق هذه القضية الى القضاء ، وتولى فائق بك رئيس محكمة الاستئناف الجديد محاكمة المتهمين في هذه القضية المتشعبة ، وكان عدد المتهمين فيها يربو على الالف شخص وعدد شهود الحق العام وشهود الدفاع يتجاوز بضعة المئات وقد حسمت هذه القضية محكمة استئناف الموصل الذي كان يرأسها فائق بك وفق الحق والعدل بمدة ستة أشهر ، وكانت تعقد جلساتها العلنية في البهو الارضي من سراي المتصرفية الحالية .

وكان ملاك محاكم الموصل الشرعية والمدنية في سنة ١٣٢٧هـ مؤلفاً على الوجه الآتي :

١- المحكمة الشرعية : القاضي : عمر خلوصي افندي .
المفتي : محمد افندي .
امين الفتوى : يوسف افندي الرمضاني .
رئيس الكتاب : أحمد افندي الفخري .
مدير أموال الايتام : جرجيس افندي خسرو .

٢ــ محكمة الاستئناف (الحقوقية والجزائية) :

وكانت متشكلة من الحاكم فائق بك رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم الحاج حامد افندي والحاكم كامل افندي والحاكم عبدالمسيح افندي والحاكم حنا نجمي افندي .

٣ــ محكمة الحقوق البدائية :

وكانت مؤلفة من الحاكم عبدالله عوني افندي رئيساً ، أما العضوان فهما الحاكم يوسف ضياء افندي والحاكم آرام افندي .

٤ــ محكمة الجزاء البدائية :

وكانت مؤلفة من الحاكم حسين حسني افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم هارون افندي .

٥ــ الهيئة الاتهامية (حكام الاحالة) :

وكانت متشكلة من الحاكم يوسف ضياء افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم آرام افندي .

٦ــ المدعي العام للاستئناف : عمر لطفي افندي ومعاونه الحاج خيرالله افندي .

٧ــ المدعي العام للبداية : أديب افندى الجراح .

٨ــ حاكم التحقيق الاول عارف افندى ؛ حاكم التحقيق الثاني داود وهبي افندى .

٩ــ كاتب العدل : احمد سامي افندى اليازه جي ومعاونه حسين افندى شنشل .

وفي سنة ١٣٣٠ هـ الموافقة ١٩١١ م كان ملاك المحاكم المدنية والشرعية في الموصل على الوجه الآتي :

١ــ لجنة العدلية :

كانت مؤلفة من الحاكم صائب افندى رئيس محكمة الاستئناف رئيساً ، وعضوية كل من عبدالله عوني افندى رئيس محكمة الحقوق البدائية وحسين حسني رئيس محكمة الجزاء البدائية ومصطفى نورى افندى المدعي العام للاستئناف

وأديب افندى الجراح المدعي العام للبداية .

٢ــ المحكمة الشرعية :

القاضي : محمد راغب افندى

المفتي : محمد افندى

أمين الفتوى : مصطفى افندى آل بكر افندى

رئيس الكتاب : السيد أحمد افندى الفخرى .

٣ــ محكمة الاستئناف :

وكانت مؤلفة من الحاكم صائب افندى رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم محي الدين افندى والحاكم كامل افندى والحاكم حنا نجمي افندى والحاكم عبدالمسيح افندي والحاكم محمود افندى والحاكم شكرى افندى العضوين الاحتياطيين.

٤ــ المدعي العام للاستئناف : مصطفى نورى افندى ومعاونه الحاج خيرالله افندى .

٥ــ محكمة الحقوق البدائية :

وكانت متشكلة من الحاكم عبدالله عوني افندى رئيساً وعضوية كل من الحاكم يوسف ضياء افندى ، والحاكم آرام افندى .

٦ــ محكمة الجزاء البدائية .

وكانت مؤلفة من الحاكم حسين حسني افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي والحاكم هارون افندي .

٧ــ الهيئة الاتهامية .

وكانت مؤلفة من الحاكم يوسف ضياء افندي رئيساً ، وعضوية كل من الحاكم عارف حكمة افندي ، والحاكم آرام افندي .

٨ــ حكام التحقيق .

حاكم التحقيق الاول عارف افندي ، وحاكم التحقيق الثاني داود وهبي افندي.

٩- كاتب العدل : أحمد سامي افندي اليازه جي .

١٠ مأمور الاجراء : ادريس افندي العمري ومعاونه اكرم افندي العمري .

وفي ١١ نيسان ١٩١٢ م الموافقة ١٧ جمادى الآخر سنة ١٣٣٢ هـ اصدر البرلمان العثماني [قانون الدعاوى الصلحية] تسهيلاً لحسم القضايا الحقوقية البدائية البسيطة ، وعلى اثر صدور هذا القانون تشكلت المحاكم الصلحية في الولايات العثمانية ، فتأسست محكمة صلح في الموصل ، كانت تتألف من حاكم واحد ، يطلق عليه اسم (رئيس محكمة الصلح) وعين الحاكم مصطفى لطفي افندي ، ثم نقل وعين في محله الحاكم صديق مظهر افندي . واستمرت هذه المحاكم قائمة بواجباتها حتى الاحتلال البريطاني لمدينة الموصل في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ م .

هذه نبذة مختصرة عن تاريخ المحاكم في الموصل على عهد الدولة العثمانية توضح لنا ما كانت عليه التشكيلات العدلية والقضائية في العراق عامة وفي مدينة الموصل خاصة عندما تسلم زمام إدارتها البريطانيون ويظهر للمدقق ان القضاء كان حينذاك على أتم وجه من الانتظام وأبعد ما يكون عن التدخل من قبل السلطات الاخرى بل كان قائماً على الحق والعدل تمشياً مع الحديث الشريف [العدل أساس الملك] والله ولي التوفيق عليه توكلت واليه انيب .

(انتهى)

المصادر

١- العلم السامي
٢- تاريخ التمدن الحديث لشارل سنيوبوس
٣- تاريخ سياسي عصر حاضرده اوربا اشارل سنيوبوس
٤- مجلة الاحكام العدلية
٥- محاكم نظاميه‌نك تشكيلاتي قانوني موقتي
٦- جزاء قانوني
٧- أشهر مشاهير الشرق في القرن التاسع عشر الجزء الاول لجرجي زيدان
٨- سالنامة مدينة بغداد لسنة ١٢٧٥
٩- سالنامة الموصل لسنة ١٣٠٨
١٠- سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢
١١- سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥
١٢- سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠
١٣- قانون أساسي عثماني
١٤- مخطوطات في مكتبة الاستاذ الفاضل السيد رؤف الفلامي
١٥- أصول محاكمات جزائية قانوني

فهرست الأعلام

- أ -

أبو بكر باشا بن اسماعيل بن يونس: ٤
ابراهيم باشا الخديو : ١٤
أحمد باشا الجليلي : ١٥
اسماعيل باشا : ١٥، ١٦
أحمد افندى القاضي : ٢٣
أمين افندى : ٢٣
أحمد جودت : ٢٤
أحمد خلوصي : ٢٤
أحمد حلمي : ٢٤
أنطون عبدالنور : ٣٢
ادريس خالص العمرى : ٣٢، ٣٣، ٤٢
أحمد سامي اليازجي: ٣٢، ٣٣، ٣٥، ٤٢
أمين افندى القاضي . ٣٢، ٣٣
أشرف افندى . ٣٤، ٣٥
أسعد آل بكر افندى ، ٣٥
أنطون زبوني ، ٣٥
أحمد الفخرى ؛ ٣٩، ٤١
آرام افندى ، ٤٠، ٤١، ٤٣
أديب الجراح ، ٤١، ٤٣
أكرم افندي العمري : ٤٢

- ب -

* * *

- ت -

توفيق الجليلي ، ٣٣
توفيق افندى ، ٣٤

- ث -

* * *

- ج -

جرجيس خسرو ، ٣٩

- ح -

حسين باشا الجليلي ، ٧
حسن النائب . ٧
حسن بن السيد ابراهيم الموصلي ، ٧
حسن الغلامي ، ٨
حسن بن أخي النقيب ، ٩
حافظ علي باشا ، ١٤
حسن فهمي افندي ، ٢٧
حسن خيرالله ؛ ٢٧
الحاج حامد : ٤٠
حنا نجمى ، ٤٠، ٤١
حسين حسني ، ٤٠، ٤١، ٤٢
حسين شنشل ، ٤١

- خ -
خليل مفتش الاوقاف ، ٢٩
خيرالله افندي : ٤٠،٤١

- د -
داؤد سرسم : ٢٣
داؤد يوسفاني : ٣٤
داؤد وهبي : ٤٠،٤١

- ذ -

* * *

- ر -
رشيد افندي : ٣١
رحيم افندي : ٣٢
رؤف بك : ٣٣
رؤف المفتي : ٣٥
رشيد آل علي ياور : ٣٥

- ز -
الفريق زكي باشا : ٣٨،٣٩

- س -
سليمان القانوني : ٤
سليمان باشا المجري ؛ ٤
سيف الدين من أعضاء شورى الدولة ، ٢٤
سرور باشا ، ٢٩
سعدالدين افندي ، ٣٢
سعيد افندي آل قاسم اغا ، ٣٤
الشيخ سعيد السليماني ؛ ٣٧،٣٨،٣٩

- ش -
شلومو افندي ، ٢٣
شكري افندي ، ٤١

- ص -
صالح افندي الدباغ ، ٢٣
صالح افندي السعدي ؛ ٣٢،٣٣،٣٤
صبري افندي ، ٣٥
صائب افندي ، ٤٠،٤١
صديق مظهر ، ٤٢

- ض -
ضياء افندي : ٣٤

- ط -
طهماسب ، ٧

- ظ -

* * *

- ع -
عبدالباقي بن مراد ؛ ٦
علي الغلامي ، ٧
عبدالله بن السيد خليل البصير ؛ ٨
علي أبو الفضائل ، ٨
عبدالمجيد (السلطان) ؛ ١٠،١٩،٢٣

علي رضا باشا ، ١٤، ١٥
عبدالرحيم يوسفاني ، ٢٣
عبدالنبي ، ٢٣
عبدالباقي جلبي ؛ ٢٣
عبدالعزيز (السلطان) ، ٢٣، ٢٦، ٢٧
عالي باشا ؛ ٢٣، ٢٤
علاءالدين بن عابدين ، ٢٤، ٢٦
علي حيدر ، ٢٥
عبدالحميد (السلطان) ، ٢٨، ٣١، ٣٨
عبدالحافظ رشدي ، ٣١، ٣٣
عبدالعزيز عبدالنور ، ٣٢، ٣٣
عبدالرحمن الرمضاني ، ٣٢، ٣٣، ٣٤
عبدالله الجومرد ، ٣٢
عمر خلوصي ، ٣٢، ٣٤، ٣٩
عبدالله شوكت ، ٣٤، ٣٥
عمر لطفي ، ٣٤، ٣٥، ٤٠
عبدالغني افندي ، ٣٥
علي سعيد ، ٣٨، ٣٩
عبدالمسيح ، ٤٠، ٤١
عبدالله عوني ، ٤٠، ٤١، ٤٢
عارف حكمت ، ٤٠، ٤١، ٤٣
عارف افندى ، ٤٠، ٤١

- غ -

* * *

- ف -

فتح الله بن موسى بن علي بن قاسم العمري: ٦
فؤاد باشا [الصدر الاعظم] : ٢٣، ٢٦
فتح الله يوسفاني : ٣١
فتحي جلبي : ٣٢
فائق افندي : ٣٤
فائق بك : ٣٧، ٣٩، ٤٠

- ق -

قاسم افندي : ١٧
قاسم آل عزو : ٣٢، ٣٣

- ك -

كامل افندي : ٤٠، ٤١

- ل -

* * *

- م -

مراد الثاني : ٥
محمد شمس الدين الفناري : ٥
محمد افندي العمري : ٦
محمد الفلامي : ٧، ٨، ٩
محمد افندي الفخري : ٧
محمود بن عبدالوهاب : ٨
محمود افندي الفلامي : ٩

مصطفى رشيد باشا الكبير : ١٠ ، ١١ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٢٣
محمد سعيد باشا آل ياسين افندي: ١٤
محمد باشا انجه بيراقدار : ١٤، ١٥، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠
محي الدين : ٤١
محمد علي باشا : ١٤
محمد باشا مير كور : ١٦
محمد رشيد باشا : ١٦
محمد افندي المفتي : ٢٣، ٣٢، ٣٣، ٤١ ، ٤٢
محمد سعيد افندي : ٢٣
محمد جلبي : ٢٣
محمد أمين الجندي : ٢٤
محمد افندي خسرو : ٣٣
منصور افندي آدمو : ٣٣
مدحت باشا : ٢٧، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١
مصطفى نوري : ٤٠، ٤١
محمود نديم باشا : ٢٧
محمد رشدي باشا : ٢٧، ٢٨، ٣٠
مراد الخامس : ٢٨
معروف عارف افندي : ٣١
مصطفى آل بكر افندي : ٤١
محمود خيري العمري : ٣٢، ٣٣
محمد رشيد : ٣٣
موسى كاظم الياجه جي : ٣٣
محمود افندي: ٤١ محمد علي فاضل: ٣٣
محمود بك : ٣٤
مدحت افندي يوزدرعم : ٣٥
محمد راغب: ٤١ مصطفى لطفي: ٤٢

— ن —

ناجي افندي: ٣٤ نعوم يوسفاني: ٣٤

— هـ —

هارون افندى : ٤٠ ، ٤١

— ي —

يوسف النائب : ٧
ياسين افندى بن محمود افندي : ٨
يونس افندى المفتي : ٢٣
يوسف عزالدين : ٢٧
يحي بك : ٣١ يمني افندي : ٣٢
يوسف افندى : ٣٢
يوسف افندى الرمضاني: ٣٢، ٣٣، ٣٩
يوسف سنبل: ٣٤ يوسف ضياء: ٤٠، ٤١

- فهرست الموضوعات -

صحيفة	
١	مقدمة
٤	القضاء الشرعي فى مدينة الموصل
٦	القضاة الشرعيون
٩	تأسيس القضاء المدني والتنظيم الاداري فى الموصل
١٣	الاصلاحات الحديثة فى مدينة الموصل
١٥	محمد باشا انجه بيراقدار يوطد الامن فى لواء الموصل
١٦	نشوب الاضطرابات مرة ثانية وتفاقمها فى لواء الموصل
١٦	إصلاحات محمد باشا انجه بيراقدار في الموصل
٢٠	مؤتمر باريس وفرمان الاصلاحات
٢٣	المحاكم المدنية فى الموصل
٢٦	الدستور العثماني
٢٨	اللجنة التأسيسية لوضع الدستور
٣٠	إعلان الدستور في البلاد العثمانية
٤٤	فهرست الأعلام

ثمن النسخة ٥٠ فلساً

340.09:S94tA

الصوفي ،

تاريخ المحاكم والنظم الادارية في

340.09
S94tA

340.09:S94tA:c.1
الصوفي، احمد
تاريخ المحاكم والنظم الادارية في المو
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01017886

340.09
S94tA
C.1